Benghazi University
Faculty of Arts and Science
Al – Marj
Journal of Science and Humanities
ISSN : 2312 – 4962

جامعة بنغازي
كلية الآداب والعلوم – المرج
مجلة العلوم والدراسات الانسانية
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014

JSH

# تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ عَلَى فِعْلِهِ بَيْنَ مُبَرِّرَاتِ الْمُجَدِّدِينَ وَمَوَانِعِ التَّرَاثِيِّينَ

صالح معيوف إبراهيم عوض
قسم اللغة العربية - كلية الآداب - القبة – جامعة درنة

**الملخص**

يدرس البحث مبررات المجددين في تقديم الفاعل على فعله وموانع التراثيين، فقد ربط كثير من المجددين جواز التقديم بتيسير النحو تعلما وتعليما، كما ربطوا تذمر كثير من المتعلمين والمعلمين بالتعقيد الفلسفي الذي جلبه النحاة للنحو، الذي كان سببا في منع التراثيين تقديم الفاعل على فعله مع بقائه فاعلا، حيث حاول المجددون معالجة الموانع، التي صمدت أمام هذه المحاولات التجديدية، حتى تسرب التعقيد إلى حلول المجددين ومقترحاتهم من خلال منهجهم الذي سلكوه، كما يتيح البحث الاطلاع على محاولات إعادة النظر قديما وحديثا في قوانين النحو وأحكامه، وكذلك رصد أسباب التجديد المتمثلة في التأثر بالموروث العربي القديم، والانبهار بالموجود الغربي الحديث، فجمهور النحاة التراثيين عندي متفقين على إعراب الفاعل المتقدم على فعله مبتدأ، وهذا الأصل والغالب عندهم، وهذه المحاولات لها جذور قديمة تمثلت في آراء ابن الطراوة وتلميذه السهيلي وابن مضاء القرطبي وغيرهم، وقد نفخت القراءات الغربية الحديثة الروح في هذه المحاولات، فشجعت بعض الباحثين على سلوك منهج نقض ثوابت النحو العربي.

**كلمات مفتاحية:**

تجديد، تراثيون، مجددون، موانع، مبررات.

http://artsc.uob.edu.ly

arts.jour@uob.edu.ly

Recived date: 14 /10/2025
Accepted date: 29\12\2025
Volume no: 85

Benghazi University
Faculty of Arts and Science
Al – Marj
Journal of Science and Humanities
ISSN : 2312 – 4962

جامعة بنغازي
كلية الآداب والعلوم – المرج
مجلة العلوم والدراسات الانسانية
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014

JSH

## Abstract:

The research examines the justifications presented by innovators for placing the subject before its verb and the objections raised by traditionalists. Many innovators have linked the permissibility of this placement to making grammar easier to learn and teach, and have associated the dissatisfaction felt by many learners and teachers with philosophical complexity, which was a reason for traditionalists to prevent the subject from preceding its verb while still remaining the subject. These traditionalists attempted to address such objections, and although these barriers have persisted despite such reformist attempts, complexity has permeated the solutions and proposals put forth by the innovators within their adopted methodology. The research also surveys past and present efforts to reconsider the laws and rules of grammar, in addition to identifying the motives for innovation, such as the influence of ancient Arabic heritage and the admiration for contemporary Western frameworks. The study concludes that the majority of traditional grammarians agree on parsing a subject that precedes its verb as the topic (mubtada'), which is the principal and common approach among them. Furthermore, these reformist attempts have deep historical roots, reflected in the opinions of Ibn al-Taraweh, his student al-Suhaili, and the initiatives of Ibn Mada' al-Qurtubi. Modern Western readings have revived these efforts, encouraging some researchers to adopt an approach of challenging the established norms of Arabic grammar.

**Keywords:**

Renewal, traditionalists, innovators, obstacles, justifications.

**المقدمة**

جتهد النحاة في العناية بالنحو العربي اجتهادا فائقا، وما زالت هذه الجهود والدراسات العقيلة العميقة تتوالى من عصر سيبويه الذي وصلنا منه أول كتاب في النحو إلى وقتنا، فكان النحو نظاما متكاملا ونظرية مستوية الأركان.

وهذه المدة التي تقدر بحوال أربعة عشر قرنا استطاعت النظرية النحوية التي أودعها النحاة مؤلفاتهم أن تقاوم محاولات الخروج والنقد لنظامها المستمد من أهلها الخلص عن طريق المنهج الوصفي،

Benghazi University
Faculty of Arts and Science
Al – Marj
Journal of Science and Humanities
ISSN : 2312 – 4962

جامعة بنغازي
كلية الآداب والعلوم – المرج
مجلة العلوم والدراسات الانسانية
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014

JSH

فهي قواعد وقوانين وضعت عن طريق التتبع والاستقراء لكلام العرب في العصور التي اتفق على الاحتجاج بها.

**أهمية البحث: وتتمثل في النقاط التالية**

1. الاطلاع على محاولات التجديد وإعادة النظر قديما وحديثا في قوانين النحو العربي وأحكامه.
2. بيان إسهام هذا التيار النقدي من خلال زيادة عدد المشتغلين في هذا الجانب من الدراسات اللغوية، وكذلك ظهور محاولات تنظيرية وتطبيقية ناقدة لقوانين النحو العربي، كمحاولات الدكتور تمام حسان عندما اقترح "نظرية القرائن"، والدكتور مهدي المخزومي في كتابه "النحو العربي قواعد وتطبيق" وغيرها.
3. رصد أسباب هذه المحاولات التي أهمها الاطلاع على النظريات الغربية الحديثة، والاتصال بالمستشرقين سواء في الوطن العربي أو في خارجه.

**أسباب البحث: ولعل أهمها**

1. ربط التجديد لأحكام النحو العربي بنقد قوانينه، واستبدال نظرياته، وقلة الردود على هذه الدعوات.
2. ظهور رغبة كبيرة من المعلمين والمتعلمين في تجديد قوانين النحو العربي، ولعل كتاب الأستاذ "إبراهيم مصطفى إحياء النحو العربي" أقوى استجابة لهؤلاء المتذمرين من النحو.
3. ادعاء تيسير النحو العربي من خلال نقد قوانينه كما فعل ابن مضاء الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل، وابن الطراوة الذي قدَّم المعنى على الإعراب وغيرهم.

منهج البحث: اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي.

**التمهيد**

إن نظام النحو العربي المتمثل في قوانينه وأحكامه المستنتجة من استعمال الشواهد الصالحة لكل زمان ومكان، والمستنبطة من التتبع والاستقراء لكلام العرب في عصور الاحتجاج، لقي عناية واهتماما واستحسان الناس، يقول الخليل: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها..."(الزجاجي، 1986، ص66).

وما زال المجال متاحا أمام من أراد التجديد في هذه الأحكام والقوانين النحوية، إذا جاء بشيء مستنبط من النصوص اللغوية الصالحة لكل زمان ومكان، أو المستعملة في زمن الاحتجاج، ويكون ما جاء به خير مما هو موجود، ولا يكون استعراضا لأحكام وقوانين نحوية من غير أن يأتي بجديد،

أو ذكرا لخلاف فرعي، أو سردا لآراء مسكوت عنها، أو صياغة جديدة لمفاهيم قديمة من غير ذكر جديد في الأصول والقوانين المستعملة في التراث العربي.

ولم يصلنا هذا النحو بما يحتويه من أحكام وقوانين إلا بعد مروره بمراحل متعددة، منها مرحلة المتابعة، حيث كانت فيها الأصول موحدة في بناء متكامل، يبنى الطور الثاني على ما انتهى إليه الطور الأول، لا ينقص منه شيئا، وذلك كله في بنيان مرصوص حتى وصل إلى التدوين والتصنيف، وانتقاله من الجهد الفردي إلى الجهد الجماعي، الذي نشأ عنه الاختلاف في الفروع دون الأصول في منظومة تحتويه، ناتجا هذا الاختلاف عن تفسير وتوجيه الشواهد اللغوية (المهيري، 1993، ص134).

وأما المرحلة الثانية فهي مرحلة الخروج والاستقلال عن طور المتابعة، ومحاولة نقد المنهاج الذي سارت عليه أحكام وقوانين النحو العربي، ومن أوائل الخارجين على هذا المنهاج ابن الطراوة "الذي ذهب إلى نقد الأمثلة المصنوعة، والنفور من التقديرات، وإبطال بعض العوامل النحوية، والدعوة إلى إعادة النظر في مسائل النحو الرئيسة" (ينظر: الثبيتي، 1413هـ، ص74-76).

وتابعه تلميذه السهيلي "في تقديم المعنى على الإعراب؛ لأن الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول به إذا خيف اللبس عنده هو المعنى، فإذا أمن اللبس جاز أن تقول: "خرق المسمارَ الثوبُ"، بنصب المسمار ورفع الثوب"، ولعل هذا الخروج والاستقلال عن مرحلة المتابعة؛ شجع ابن مضاء القرطبي "على طرح العامل في النحو والتمسك بظاهر النصوص، وإلغاء العلل والتمارين غير العملية" (ينظر: السهيلي، (د-ت)، ص75-78).

وأما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة نقد أحكام النحو وقوانينه، وطرح أصوله، وهدم ثوابته، انطلاقا من قراءات غربية حديثة، أو عربية تراثية، شجعت بعضهم سلوك منهج لنقض ثوابت النحو العربي، كما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو العربي" الذي يعد محاولة نقدية للتراث النحوي العربي، وقد اتخذه كثير من المجددين إماما يرددون تكبيره وتهليله، كما عُدَّ منعطفا رئيسا في الدراسات النقدية الحديثة التي تسعى إلى إزالة ثوابت النحو العربي ومعالمه، وتغيير مناهجه، بحجة التسهيل والتجديد والتيسير.

ومن هذا يتبين أن محاولات نقد أحكام النحو وقوانينه منها ما اتكأ على محاولات تراثية، ومنها ما استند إلى النظريات الغربية الحديثة المسمى باللسانيات، وهدف هؤلاء جميعا تسهيل تعلم النحو وتعليميه.

Benghazi University
Faculty of Arts and Science
Al – Marj
Journal of Science and Humanities
ISSN : 2312 – 4962

جامعة بنغازي
كلية الآداب والعلوم – المرج
مجلة العلوم والدراسات الانسانية
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014

JSH

**المبحث الأول: الخلاف بين البصريين والكوفيين في تقديم الفاعل على فعله**

إن حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو: قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا تقول: الزيدان قام، ولا زيد غلاماه قائم، ولا زيد قام، على أن يكون زيد فاعلا مقدما، بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيد قام هو، وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله.

واستدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه، بوروده عن العرب في نحو قول الزباء: ما للجمال مشيها وئيدا أجندلا يحملن أم حديدا

في رواية من روى (مشيها) مرفوعا، قالوا: ما: اسم استفهام مبتدأ، وللجمال: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، مشى: فاعل تقدم على عامله وهو وئيدا الآتي ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه، ووئيدا: حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة، وتقدير الكلام: أي شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيها.

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين، أحدهما: أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة، متقدم أحدهما على الآخر وضعا، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها؛ لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت (زيد قام) وكان تقديم الفاعل جائزا لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والاخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟

وأجابوا عما استدل به الكوفيون، بأن البيت يحتمل غير ما ذكروا من وجوه الاعراب، إذ يجوز أن يكون (مشى) مبتدأ، والضمير مضاف إليه، و(وئيدا) حال من فاعل فعل محذوف، والتقدير: مشيها يظهر وئيدا، وجملة الفعل المحذوف، وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ومتى كان البيت محتملا لم يصلح دليلا. (ينظر: شرح ابن عقيل، 1980، 2، ص78).

والقاعدة لا تبنى على القليل المخالف، بل تبنى على الكثير الغالب، فالقليل المخالف يحفظ ولا يقاس عليه، والأصل والغالب عند الكوفيين إعراب الفاعل إذا تقدم على فعله مبتدأ، ومن شواهد إعرابهم ما تقدم مبتدأ ما يلي:

أ. قول الشاعر: لَدى أَسَدٍ شاكي السِلاحِ مُقَذَّفٍ... لَهُ لِبَدٌ أَظفارُهُ لَم تُقَلَّمِ (زهير،1988، ص108).

Benghazi University
Faculty of Arts and Science
Al – Marj
Journal of Science and Humanities
ISSN : 2312 – 4962

جامعة بنغازي
كلية الآداب والعلوم – المرج
مجلة العلوم والدراسات الانسانية
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014

JSH

أعربوا كلمة (أظفاره) مبتدأ مرفوع بالخبر العائد من الفعل بعده؛ لأن الكوفيين يرون أن المبتدأ والخبر يترفعان، ونائب الفاعل ضمير مستتر في الفعل (تقلم) (الأنباري، (د-ت)، ص279).

ب. قول الشاعر: قولا لِدودانَ عَبيدِ العَصا... ما غَرَّكُم بِالأَسَدِ الباسِلِ (امرؤ القيس، (د-ت)، ص256).

أعربوا كلمة (ما) اسم استفهام مرفوعة بما عاد من غركم (الأنباري، (د-ت)، ص8).

ج. قول الشاعر: إِذَا مَا الثُّرَيَّا فِي السَّمَاءِ تَعَرَّضَتْ ... تَعَرُّضَ أَثْنَاءَ الوِشَاحِ المُفَصَّلِ (امرؤ القيس، (د-ت)، ص256).

أعربوا الثريا مبتدأ مرفوع بما في تعرضت (الأنباري، (د-ت)، ص51).

د. قول الشاعر: إذا نحنُ قُلنا: أسمِعِينا انبرَتْ لنا ... على رِسْلِها مَطروفَةً لم تَشَدَّدِ (طرفة، 2002، ص24).

قولوا (نحن) في موضع رفع بما عاد من النون والألف في (قلنا) (الأنباري، (د-ت)، ص191).

هـ. قوله تعالى: (قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه) (يوسف،75).

قالوا: (من) في معنى جزاء وموضعها رفع بالهاء التي عادت (الفراء، (د-ت)، 2، ص51).

و. جاء في مجالس ثعلب: "عبدالله حدثني وعمرو".

قال: يكون (عمرو) عطفا، أي: عطف نسق على الضمير في (حدثني) الذي هو فاعل الفعل حدثني، وهنا الشاهد على أن الكوفيين يعربون الفاعل إذا تقدم مبتدأ، ولا يكون على الأول، أي: على عبدالله الذي هو مبتدأ وليس فاعلا، وإلا كان الفعل فارغا (ثعلب، (د-ت)، ص33)، ولعل فيما تقدم بيان أن الكوفيين يعربون الاسم المتقدم على فعله مبتدأ وهذا هو الأصل والغالب عندهم.

**المبحث الثاني: مبرّرات التقديم عند المجددين**

إن أصحاب دعوة التجديد يرجعون الأسباب الداعية للتجديد إلى تيسير النحو وكسر الجمود الذي يكتنفه، والإجابة عن الإشكالات التي تعرض للمعلمين والمتعلمين، وإحياء الإبداع من خلال تقليل القواعد وانتقاء الشواهد، ولعل تقديم الفاعل من أبرز تلك الإشكالات التي يجب علاجها عن طريق تبني المحاور التالية:

1. إلغاء الاتجاه الفلسفي:

ظن بعض الباحثين المحدثين أن سيبويه أخذ النحو عن الفلاسفة، والذي أعان وقوّى هذا الظن هو الاتجاه العقلي في تحديد سيبويه الفصائل النحوية كأقسام الكلام والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث، وهو موضوع أساسي يبدأ به الباحثون في دراسة النحو في كل اللغات.

Benghazi University
Faculty of Arts and Science
Al – Marj
Journal of Science and Humanities
ISSN : 2312 – 4962

جامعة بنغازي
كلية الآداب والعلوم – المرج
مجلة العلوم والدراسات الانسانية
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014

JSH

وهذا الظن مبني على ظن آخر، وهو أن أرسطو قسم الكلمة إلى ذات وحدث ورابطة، ولكن أرسطو لم يتعرض في كتبه الفلسفية إلى أقسام الكلام مباشرة، حتى يقال إنه قصد تقنين هذا التقسيم، وإنما ذكر أرسطو الاسم والفعل في كتابه "العبارة" وإلى الرابطة في البلاغة والشعر، ولا نعرف لما قرر المحدثون من النحاة العرب إن هذا التقسيم الثلاثي أرسطي، رغم أن أفلاطون قد فرق قبل أرسطو بين الاسم والفعل (ينظر: الراجحي،1980، ص15).

لذلك يعتقد بعض الباحثين المجددين أن منع تقدم الفاعل على فعله هو من قبيل التعقيد الفلسفي الذي جلبه النحاة إلى النحو العربي، فكلمة الرجل في قولنا: (جاء الرجل)، و(الرجل جاء) تعرب فاعلا، وبهذا نتخلص من الاتجاه العقلي والتفكير الفلسفي الذي يجعل كلمة (الرجل) في الجملة الثانية (مبتدأ)، والفاعل ضمير يعود على المبتدأ.

2. إلغاء النقصان والنسخ في النحو:

اتفق المجددون على إلغاء ظاهرة النقصان والنسخ في النحو العربي، واختلفوا في المنهج، حيث قصرت نظرتهم على وصف التركيب، وإهمال اللفظ والمعنى المفسر بالحركة الإعرابية، فمنهم من يرى أن (اسم كان) مخبر عنه و(كان والاسم المنصوب) هو الخبر، فكان تامة والمنصوب حالا.

ومنهم من يرى أن المسند إذا قيد بزمن فإنه ينزل عن مرتبة الرفع إلى مرتبة النصب؛ لذلك ينصب الخبر إذا دخلت كان على الجملة الاسمية، فيكون المسند هو كان والاسم المنصوب، والمسند إليه هو المبتدأ، إذا توافر القيد، المرتبة، ومنصوب كان الذي كان خبر المبتدأ، ولكنه دخل عليه الفعل الناسخ بسبب الزمن الداخل على المسند.

ومنهم من يرى أن المرفوع عمدة سواء في تركيب كان أو خارجه، وكان فعل كباقي الأفعال تكون مسندا، والاسم المنصوب في تركيب كان يكون فضلة، ومنهم من جعلها كالمبتدأ والخبر، فيكون اسم كان مبتدأ مرفوعا، وخبرها خبر المبتدأ منصوب، ومنهم يرى أن كان تطورت فخرجت من الاكتفاء بالمرفوع إلى الحالة التي هي عليها، لذلك احتاجت إلى المنصوب لأداء هذا المعنى الجديد.

ومنهم من يرى أن الاسم المرفوع في تركيب كان ليس اسما لها، وكذلك الاسم المنصوب ليس خبرا لها، وكان ليست عاملة، وإنما رفع الاسم لأنه محور الجملة وعمدتها، ونصب الخبر لأنه تكملة لهذا الجزء من الركن (ينظر: الأطه، 1992، ص196).

ويرى أصحاب هذه الآراء بُعْدَهَا عن التعقيد الفلسفي الذي خالط النحو العربي، حيث نظروا إلى تركيب كان من ناحية شكلية فخلصوا إلى أن الاسم والخبر لا يخرج عن كون المرفوع مبتدأ

Benghazi University
Faculty of Arts and Science
Al – Marj
Journal of Science and Humanities
ISSN : 2312 – 4962

جامعة بنغازي
كلية الآداب والعلوم – المرج
مجلة العلوم والدراسات الانسانية
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014

JSH

والمنصوب حالا، متغافلين عن لزوم أحدهما الآخر وعدم الاستغناء عنه، حيث إن الحال يمكن حذفها والاستغناء عنها وتحصل الفائدة من دونها، وكذلك إغفالهم الجوانب الأخرى التي يكون فيها التركيب غير مفرد، كحالات الإضمار، والتعريف، والاشتقاق، والجمود.

أما من رأى المرفوع مبتدأ والفعل والمنصوب خبرا، فقد لَوَّى المفاهيم وخلطها، عند إجازته للباب الواحد أكثر من حركة؛ وأوقع المتكلم في هتك المحترزات النحوية الخاصة بأبوابه المختلفة عند إجازته له باختيار الحركة الإعرابية.

أما من رأى المرفوع فاعلا والفعل تاما والمنصوب فضلة أو حالا، أو المرفوع مبتدأ والمنصوب خبرا، والفعل أداة، فهذا خروج عن الأصول، ورغبة في أن يشار إليه بالبنان، حيث إن الأفعال الناسخة ليست أفعالا حقيقية، وأنها محتاجة للحدث، وأنه سوَّى بين ما يتم به مع مرفوعه المعنى، وبين ما لا يتم به مع مرفوعه المعنى (ينظر: إبراهيم مصطفى، 1992، ص146).

3. إلغاء التقدير المخل بالمعنى:

يدعو أصحاب دعوات التجديد إلى التقيد بالمعنى المستوحى من الجملة وعدم استنتاج معنى من فرض تقدير على سياق العبارة، لذلك رفضوا تقدير ضمير فاعلا لجملة "زيد ضرب" وجعلوا زيدا فاعلا، لأنه يغني عن التقدير، رغم إن هذا الضمير موجود، وفي بعض الحالات يجب إظهاره، وذلك في قولنا: "زيد ما ضرب إلا هو"، أو في قولنا: "زيد إنما يضرب هو"، وفي قولنا أيضا: "وزيد ضرب إما هو وإما أخوه"، ففي هذه الحالات برز الضمير وجوبا، وكان فاعلا للفعل ضرب في كل ما سبق ذكره، وقد أجاز الفراء "دار قومك يهدم هم"(ينظر: ابن السراج، (د.ت)، 2، ص240).

وكذلك رفضوا تقدير فعل قبل كلمة السماء في قوله تعالى: (إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) (الانفطار،1)؛ لأنهم يرون أن هذا التقدير يحمل في طياته التعقيد والتغيير للنص القرآني، وكذلك يعد هذا التقدير استجابة لأحكام النحو التي وضعها النحاة وهي منع تقدم الفعل على الفاعل، وكذلك عدم جواز دخول أدوات الشرط على الأسماء، وهم يصفون هذه الأحكام بالتعقيد الفلسفي< (ينظر: القرطبي، 1979، ص103).

## المبحث الثالث: موانع التقديم عند التراثيين

إذا تقدم الفاعل على عامله أعرب مبتدأ، ويقصد بعامل الفاعل الفعل وشبه، وشبه الفعل الاسم المشتق كاسم الفاعل والصفة المشبهة، والنحاة التراثيون منعوا تقديم الفاعل على فعله مع بقائه فاعلا؛ لأسباب

Benghazi University
Faculty of Arts and Science
Al – Marj
Journal of Science and Humanities
ISSN : 2312 – 4962

جامعة بنغازي
كلية الآداب والعلوم – المرج
مجلة العلوم والدراسات الانسانية
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014

JSH

سنأتي على ذكرها لاحقا، وأجازوا تقدمه على باقي عوامله، كاسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما مع إعرابه مبتدأ، نحو: زيد قائم فيكون زيد مبتدأ وقائم خبره ولا خلاف في ذلك.

1. أهم موانع تقديم الفاعل على فعله مع بقائه فاعلا:

يرى النحاة التراثيون أن الفعل والفاعل كجزئي كلمة، فلا يجوز تقدم عجز الكلمة على صدرها، وكذلك الاسم إذا تقدم على فعله جاز إسناد فعله إلى غيره، نحو: محمد سافر أبوه، ولو قبلنا بتقدم الفاعل على فعله، فقلنا: محمد سافر، وكان محمد مرفوعا بـ(سافر)، لجاز قولنا: المحمدان سافرا، والمحمدون سافروا، ولم يقل بهذا أحد من النحاة، فعلمنا أن (المحمدان) و(المحمدون) رفعهما على الابتداء، والألف والواو في (سافرا) و(سافروا) فاعل؛ لأن الفعل عامل في الفاعل، وليس العكس، فرتبته تكون قبل الفاعل.

وكذلك إذا سلمنا جدلا أن محمدا فاعل في قولنا: محمد سافر، فما إعرابه في قولنا: إن محمدا سافر؟ وكذلك في قولنا: رأيت محمدا يعمل؟ فإذا قلنا إنه اسم إن في المثال الأول، فأين فاعل سافر؟ وإذا قلنا: إنه مفعول به في المثال الثاني، فأين فاعل يعمل؟ وكذلك في قولنا: دخل محمد يسأل، فهل هو فاعل دخل؟ أو فاعل يسأل؟ أو فاعل للفعلين؟ وكذلك في قولنا: محمد هل سافر؟ ومحمد ما سافر، ومحمد إن يسافر أسافر معه، فلابد في هذه الأمثلة أن نعرب الاسم الظاهر مبتدأ، ويمنع إعرابه فاعلا، لأنه في هذه الأمثلة وقع بين الاسم والفعل ما لا يجوز أن يعمل ما قبله فيما بعده.

وإذا تقدم الاسم الموصول على الفعل، كقوله تعالى: (الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ) (الشعراء، 78)، وكقولنا: الذي سافر ودعته، فهنا إما أن نعرب الاسم الموصول فاعلا، وتبقى جملة الصلة من دون عائد، أو نقدر ضميرا يكون فاعلا، وكذلك في قولنا: طالب يقرأ أعجب إلى من طالب لا يقرأ، فطالب هنا مبتدأ وخبره أعجب، أو فاعل ومبتدأ في الوقت ذاته؟ وهذا لا يجوز.

2. اختلاف المعنى بين التقديم والتأخير

إن في قولنا: (قام زيد) يكون المخاطب خالي الذهن، ليس لديه علم بهذه المسألة، فجاء الإخبار ابتدائيا، أما إذا قلنا: (زيد قام) -وكان تقديم الفاعل جائزا- لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة (قام وفاعله المستتر)، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟

ولا شك أن بين الحالتين فرقا، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد، ولا يجوز إغفال هذا الفرق؛

لأن تقديم الفاعل على فعله يكون لغرض من هذه الأغراض على سبيل المثال: تنبيه المخاطب على قيام زيد دون غيره مما كان يتوهم قيامهم، وقصر وتخصيص القيام على زيد دون غيره، وتعجيل المسرة، نحو قولك: الحبيب حضر، التعظيم، نحو: الملك أعطاني الجائزة، والتعجب، نحو: الأخرس نطق، وغيرها من الأغراض. (ينظر: السامرائي، 2000، 2، ص57).

**الخاتمة**

1. إن جمهور النحاة متفقين على إعراب الفاعل إذا تقدم على فعله مبتدأ، وهذا هو الأصل عند الكوفيين والغالب في إعرابهم لمثل هذه الأسماء المتقدمة على أفعالها.
2. حاول المجددون قديما وحديثا التيسير والبعد عن التعقيد في تعليم النحو، بحذف بعض أحكامه وقوانينه، ولكن هذه القوانين والأحكام النحوية صمدت أمام هذه المحاولات.
3. أورد النحاة التراثيون موانع لتقدم الفاعل على فعله، ما زالت قائمة إلى يومنا رغم محاولات المجددين التغلب عليها، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل.
4. إن هذه الدعوات التجديدية للنحو العربي لها منطلقات تراثية، متمثلة في آراء ابن الطراوة، وتلميذه السهيلي، وابن مضاء القرطبي وغيرهم.
5. إن القراءات الغربية الحديثة شجعت بعضهم على سلوك منهج لنقض ثوابت النحو العربي، كما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى وغيره.

**المصادر والمراجع**

1. إبراهيم مصطفى، (1992م)، إحياء النحو، الطبعة الثانية، القاهرة-مصر، ص146.
2. ابن السراج، أبوبكر محمد بن السري بن سهل النحوي (ت316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان-بيروت، ص240.
3. ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة العشرون، الناشر: دار التراث - القاهرة، الجزء 2، ص78.
4. ابن مضاء القرطبي، (1979هـ)، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة-مصر، ص103.

5. الأنباري أبوبكر محمد بن القاسم بن بشار، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، ص279.

6. ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد، (د-ت)، مجالس ثعلب، ص33.

7. الدكتور عبده الراجحي، (1980)، دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ص15.

8. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ص256.

9. ديوان زهير بن أبي سلمى، (1988)، شرحه وقدم له الأستاذ علي حسن فاعور، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص108.

10. ديوان طرفة بن العبد، (2002)، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، الطبعة الثالثة، دار الكتب العلمية، ص24.

11. الزجاجي، أبو القاسم (ت337هـ)، (1987م)، الإيضاح في علل النحو، المحقق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس – بيروت، الطبعة الخامسة، ص66.

12. السامرائي، الدكتور فاضل صالح السامرائي، (2000م)، معاني النحو، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان -الأردن، 2، ص57.

13. السهيلي، أبو القاسم، (د-ت)، نتائج الفكر، تحقيق: الدكتور محمد البنا، دار الرياض، ص75-78.

14. عبدالقادر المهيري، (1993م)، نظرات في التراث اللغوي العربي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، ص134.

15. عياد عيد الثبيتي، (1413)، نحاة الأندلس وتسير الدرس النحوي، المحاضرات، المجلد الحادي عشر، ص74-76.

16. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، الطبعة الأولى، دار المصرية للتأليف والترجمة-مصر، الجزء 2، ص51.

17. مصطفى حمزة الأطه، (1992)، نتائج الأفكار لشرح إظهار الأسرار في النحو، الطبعة الأولى، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس-ليبيا، ص196.